سطور
OSTOUR

Received التسلم
30-04-2022

Revised التعديل
01-08-2022

Accepted القبول
05-01-2023

DOI: https://doi.org/10.31430/GIFY7204 :الرقم التعريفي

عارف عبد الله نصر | Aref Abdollah Nasr*

نكبة أبي أيوب المورياني: الوزير الأهوازيّ في ديوان الخلافة العباسية

The Catastrophe of Abū Ayyūb al-Mūryānī: Ahvazi Vizier in the Court of the Abbasid Caliphate

يُعـدّ أبو أيّوب المورياني من أهمّ الشـخصيّات السياسـية الّتي كان لهـا دورٌ بارز في العصرين الأمويّ والعباسـيّ، وقد تحلّـى بمجموعـة من الصفات الّتي كانت مهمّة لمن أراد دخول سـلك الكتابة في الديوان؛ ما مهّد لدخوله فيه وتسـنّمه المراتب الجليلة، فقد تقلّد المورياني المناصب بسـرعة، واسـتطاع عن طريق اتّصاله بثاني الخلفاء العبّاسـيّين أبي جعفر المنصور أن يتقلّد الوزارة لديه. وهو على ما له من شهرة وكبير فضل في الإسهام في تطوير المنهج الإداري العبّاسي وقتئـذٍ، لا يـزال - على غرار باقـي أترابه الأهوازيّيـن المعاصرين له - مغمورًا لا نـكاد نجد له حضورًا بين الشـخصيّات البارزة فـي ظلّ تلك الدولة. تحاول هذه الدراسـة، اعتمـادًا على أمّهات المصادر، وبمنهج تاريخيّ - تحليليّ، أن تقف على سـيرة المورياني السياسـية، وتحليل أهمّ العوامل الّتـي أدّت إلى نكبته، وذلك بتمحيص الروايات الّتـي أرّخت لتلك الحادثة قبل اعتمادها والأخذ بها.

كلمات مفتاحية: العبّاسيّون، أبو جعفر المنصور، أبو أيّوب المورياني، الديوان، الأهواز.

An important figure in the Umayyad and Abbasid eras, Abū Ayyūb al-Mūryānī first entered the diwan of the Abbasid caliphate as a clerk before going on to hold a series of prestigious positions there. Al-Mūryānī rose rapidly through the ranks, and by virtue of his close association with the second Abbasid caliph, Abū Ja'far al-Manṣūr, he was elevated to the post of vizier. Yet, despite his renown and the significant contribution he made to the development of Abbasid administrative procedures, al-Mūryānī, like his Ahvazi peers and contemporaries, has remained shrouded in obscurity, with hardly a mention among the prominent personalities associated with that state. Relying on classical sources and a historical-analytical approach, this paper traces al-Mūryānī's political career, exploring the most important factors that led to his demise through a careful examination of the accounts that chronicled this event before it was officially recognized and incorporated into historical narratives.

Keywords: Abbasids, Abu Ja'far al-Mansur, Abu Ayyub al-Muryani, Diwan, Ahvaz

* باحث ومدير في مؤسسة المحبرة الثقافية في المملكة المتّحدة، لندن
Researcher and Director of AL-mahbarah Cultural Forum in the United Kingdom, London.
Email: Aref.abdollah67@gmail.com

مقدمة

كان لإقليم الأهواز المحاذي لجنوب العراق وجنوب غربيّ إيران إسهام في العصور الإسلامية الأولى على الصعيد المعرفيّ، وذلك بعلمائه في جميع ضروب الفنون والعلوم، الّذين قدّموا نتاجًا ذا بال في شتّى الحقول المعرفية. ولا تزال مكتبات العالم تحتفظ على رفوفها بذلك العطاء، إمّا مطبوعًا محقّقًا وإمّا مخطوطًا. ومما يبرز أهمّية أدوار الأهوازيّين حينذاك في بناء الحضارة العربية الإسلامية، وجود شخصيّات مثل أبي نؤاس الأهوازيّ، وأبي هلال العسكريّ، وابن سكّيت الدورقي، وأبي علي الجبائيّ، وسهل بن سابور التستريّ، وابن خلّاد الرامزيّ، وعائلة بختيشوع الطبّية.

ولم تقتصر هذه المشاركة الفاعلة على الصعيدَين المعرفي والعلمي وحسب، بل كانت أيضًا لرجال هذا الإقليم ونسائه أدوار مماثلة على الصعيد العمليّ السياسيّ؛ إذ برز منهم نفرٌ غير قليل من الوزراء والكتّاب والقادة والسياسيين في الفترتين الأموية والعباسية، أسهموا أيضًا في أحداث عصرهم، ومع ذلك كلّه لم ينلْهُم من البحوث والدراسات سوى إشارات قليلة.

تتناول هذه الدراسة علَمًا من هؤلاء، وهو سليمان بن مخلد المعروف بأبي أيّوب المورياني، وزير الخليفة العباسيّ أبي جعفر المنصور. وهو على ما له من شهرة وإسهام كبير في استحداث ديوان الإنشاء، وفي تطوير الإدارة العبّاسية وقتئذٍ، لا يزال مغمورًا، حيث لا نكاد نجد له اسمًا بين الشخصيّات البارزة في ظلّ تلك الدولة، فقد تقلّد المناصب العليا لما اتّسم به من شخصيّة قويّة، سنلاحظ أبعادها، وانتهت بنكبته وقتله، بينما لم يقف على أبعاد اغتياله إلّا القليل من الباحثين[1]. وهذا ما شدّنا إلى البحث في سيرته وحياته السياسية، والظروف الّتي كانت محيطة به، لعلّنا بذلك نستطيع أن نتوصّل إلى معطيات تدلّنا على ما ظلّ خفيًّا أو يكاد حتّى الآن، وتتعلّق بالأسباب الكامنة وراء هذا الاغتيال، وتسمح بنقد ما نقلته كتب الأخبار وكتب التراجم والأعلام عن هذه القضية.

تميّز العصر العبّاسي الأوّل، خاصّة في فتراته المبكّرة، بمجموعة من الإجراءات الحازمة والعقوبات الصارمة، الّتي استهدفت عناصر مختلفة من التشكيلة الإدارية للدولة، كان الهدف منها بالدرجة الأساس دعم ركائزها الفتيّة آنئذٍ. وفيما يبدو، فإنّ هذه الإجراءات، بما في ذلك الاغتيالات والمصادرات والعزل والمطاردات، وإن تقلّصت عمّا كانت عليه أيام الخليفة العبّاسي أبي العبّاس المعروف بعبد الله السفّاح (132-136هـ/ 750-754م) - باعتبارها الفترة الانتقالية الّتي كانت تستوجب إجراءات أكثر حزمًا كما سنفصّل في الصفحات القادمة - فإنّها استمرّت في زمن أبي جعفر المنصور (136-158هـ/ 754-775م) مع بعض الفتور. لكنّها أخذت صيغة ممنهجة. وتابع سائر الخلفاء العبّاسيين هذا الأسلوب بوتيرة متفاوتة، لتشمل شرائح كثيرة من الوزراء والكتّاب والولاة والقادة العسكريّين، فضلًا عن المعارضين السياسيّين.

ومن بين هؤلاء يمكن الإشارة مثلًا إلى أبي سلمة الخلّال وزير السفاح، الذي مات مقتولًا بسبب الشكّ بميله إلى العلويّين، وتكفّلِ أبي مسلم الخراسانيّ بالتخلّص منه[2]، ووزيري الخليفة المهديّ أبي عبيد الله معاوية بن يسار ويعقوب بن داود الذي سُجن بسبب اتّهامه أيضًا بالميل إلى العلويّين[3]، إلى جانب نكبة البرامكة الشاملة في عهد الرشيد ومصادرة أموالهم في أرجاء الدولة العبّاسية[4]، حيث سُجَن الوزير يحيى بن خالد وابناه الفضل وموسى، وقُتل ابنه جعفر بن يحيى الذي كان ذا اتّصال وثيق بهارون الرشيد. وصودرت

1 ينظر: المدخلي محمد ربيع هادي، "المصادرات في العصر العبّاسي الأوّل"، **مجلّة أمّ القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها**، مج 17، العدد 34 (1426هـ)، ص 242-270.

2 محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج 8، ط 2 (بيروت: دار التراث، 1387هـ)، ص 353.

3 المرجع نفسه، ص 743.

4 عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزريّ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ج 6 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997)، ص 176.

أموال الوزير الفضل بن مروان، الذي تولّى الوزارة عقب خلافة المعتصم بالله سنة 219هـ/ 834م ليتسنّم منصبه محمد بن عبد الملك الزيات، الذي ما لبث أن عُزل في عهد المتوكّل على الله وموورست عليه الأساليب التي مارسها على خصومه.

وقد شملت العقوبات كبار الكتّاب والقادة العسكريّين وولاة الأقاليم أيضًا؛ ومن أشهر هؤلاء خالد بن برمك الذي فرض عليه أبو جعفر المنصور تأدية ثلاثة ملايين درهم، وهدّده بالقتل إن لم يحضرها خلال ثلاثة أيام[5]. وكذلك الحال مع أبّان بن صدقة أحد كتّاب المورياني في أيّام الخليفة المنصور، حيث صادر أمواله وسجنه حتّى دفع عنه أبو أيوب كما سنتوسع في ذلك لاحقًا. وصادر الرشيد أموال إبراهيم الحرّاني وسلام الأبرش[6]، وصادر الخليفة الواثق بالله أموال كلّ من أحمد بن إسماعيل وسليمان بن وهب والحسن بن وهب وأحمد بن الخصيب ونجاح بن سلمة[7]، وهم جميعًا من كبار الكتّاب حينذاك.

وأمّا فيما يتعلّق بالولاة، فقد كانت سياسة العبّاسيّين في هذه الفترة حازمة معهم أكثر من غيرهم لأسباب كثيرة. ومن بين هؤلاء يمكن الإشارة إلى عبد الجبّار بن عبد الرحمن الأزديّ عامل خراسان الذي اتُّهم بفساد نيّته مع الخليفة المنصور لينتهي به المطاف بقطع رجليه ويديه ثمّ ضرب عنقه ونفي أولاده إلى جزيرة دهلك[8] سنة 141هـ/758 م في اليمن[9]. ومنهم أيضًا والي المدينة عبيد الله الحارثي الذي صودرت أمواله بعد إخفاقه في التصدّي لثورة محمد وإبراهيم ابني عبيد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب[10]، ووالي الرشيد على خراسان علي بن عيسى بن ماهان الذي صودرت ممتلكاته وثروته، وكذلك فعل المأمون مع واليه على إقليم الجبال عليّ بن هشام لظلمه أهلَ ولايته وتعسّفه عليهم[11].

ويبدو أنّ كثيرًا من هذه المصادرات والاغتيالات السياسية لا يكتنف الغموض أسبابها مثل الأسباب الكامنة وراء نكبة أبي أيّوب المورياني، الكاتب المخضرم والوزير المهيب جانبه الذي كانت منزلته من المنصور لا تجاريها أيّ منزلة أخرى. لذلك نرى أنّ هناك روايات متضاربة ترد في هذا الأمر تحتاج إلى تمحيص.

أولًا: المورياني: الاسم والكنية والنسبة

على الرغم من شبه الإجماع في المصادر التاريخية وكتب التراجم التي ذكرته باسم أبي أيّوب سليمان بن مخلد، فإنّ هنالك من عرفه بسليمان بن داود[12]، وفي رواية أخرى سليمان بن محمد[13]، بينما فضّل بعض هذه المصادر أن يعرّفه بسليمان بن أبي سليمان،

5 الطبري، ج 9، ص 553.

6 ابن الأثير، ج 6، ص 15-16.

7 أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري، **الوزراء والكتّاب**، تحقيق مصطفى السقّا [وآخرون]، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 178.

8 "دَهْلَك: بفتح أوّله وسكون ثانيه وفتح لامه وآخره كاف، هو اسم أعجمي معرّب، ويقال له دهيك أيضًا: وهي جزيرة في بحر اليمن؛ وهو مرسى بين بلاد اليمن والحبشة؛ بلدة ضيّقة حرجة حارّة كان بنو أميّة إذا سخطوا على أحد نفوه إليها". ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، ج 2، ط 2 (دار صادر: بيروت، 1995)، ص 492.

9 الطبري، ج 8، ص 418-419.

10 الطبري، ج 8، ص 658-659؛ أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمد ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، ج 9 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، ص 194-197.

11 الطبري، ج 8، ص 658-659.

12 شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمد العكري ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط وحقّقه محمود الأرناؤوط، ج 2 (دمشق: دار ابن كثير، 1986)، ص 247؛ صلاح الدين خليل الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 1، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت: دار إحياء التراث، 2000)، ص 231.

13 كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي بن العديم، **بغية الطلب في تاريخ حلب**، تحقيق سهيل زكّار، ج 4 (بيروت: دار الفكر، 1988)، ص 1578.

خصوصًا ياقوت الحمويّ الذي عرّفه باسم "سليمان بن أبي سليمان بن أبي مجالد"[14]. ونعتقد أنّه خلط بشخص آخر اسمه سليمان بن مجالد كان معاصرًا لسيلمان بن مخلد، بينما يفصل صاحب **الوافي بالوَفَيات** بينهما، ويعرّف الأخير بأنّه "سليمان بن مجالد بن أبي مجالد الوزير من أهل الأردنّ، [الذي] كان أخا أبي جعفر المنصور أمير المؤمنين من الرضاعة، وكان معه بالحميمة من أرض الشام، فلمّا أفضت إليه الخلافة قرّبه وأدناه وكان معه كالوزير، وقدم معه بغداد حين بناها، وولّاه الريّ، وولِيَ له الخزائن إلى حين وفاته"[15]، وعرّفه صاحب **النجوم الزاهرة**[16] وغيره بـ "سليمان الكاتب" نسبة إلى عمله الذي كان يزاوله. وغالبًا ما يُسمّى أبو أيّوب، بالمورياني، نسبة إلى قرية موريان[17]، إحدى قرى كورة سوق الأهواز. وتقع موريان، كما تحدّدها المصادر، ضمن نطاق "مدينة مناذر الكبرى شمال كورة سوق الأهواز"، وهي لا تزال قائمة حتّى يومنا هذا وتُعرف بموران، وتقع جنوب مدينة الأهواز على بعد أقلّ من 10 كيلومترات، وتحتوي على آثار قديمة إسلامية تشير إلى عراقتها.

ويُفهم ممّا نقله ابن خلّكان[18] بأنّ المورياني كان خوزيًّا، بينما صمتت معظم المصادر عن هذا الجانب. ويبين لنا من خلال المقارنة والتمحيص في ما توفّر لنا من مصادر أنّ عدم التصريح بأصل أبي أيّوب سببه أنّ جلّ المؤرّخين والمترجمين له توصّلوا إلى ذلك عن طريق ما يُنسب إلى الخليفة المنصور من أنّه نعت المورياني بالخوزيّ عندما أراد نكبته. ومع هذا، يصرّح الصفدي بأنّه لم يكن خوزيًّا، من غير أن يسند قوله بمصدر أو يشير إلى دليل يثبت غير هذا[19].

ثانيًا: نشأة المورياني وثقافته

لم تورد المصادر الّتي بين أيدينا محلّ ولادة المورياني بالتحديد، ولا سنة ولادته، إلّا أنّنا من خلال سياق الأحداث والنسبة الّتي حملها طوال حياته، يمكن أن نفترض أنّه ولد في قرية موريان خلال العقد الأوّل من القرن الثاني الهجري، ونشأ نشأة فقيرة هناك، حيث اعتبرت بعض المصادر أنّه كان مولى لبني سليم[20]، وأنّ أباه كان مولى لعمر بن عبد العزيز، وقيل لغيره[21].

انتقل المورياني، وهو يافع، إلى مدينة سوق الأهواز الّتي كانت في أواخر العصر الأموي قد استقرّت نسبيًّا بعد عقود من الثورات، وبدأت تزدهر بها الأسواق والتجار، ويقصدها العلماء والأدباء والشعراء والنحاة[22]. ولعلّه تتلمذ على أيدي بعض العلماء هناك، لكن ليس لدينا ما يكفي من تفصيلات بهذا الصدد. ومهما يكن من أمر، فقد تدرّج، بعدما أخذ حظّه من علوم عصره وفنونه، في السلك الإداري للدولة الأموية في العراق والأهواز. وممّا مهّد لتسنّمه المراتب الجليلة بسرعة تحلّيه بمجموعة من الصفات الّتي كانت مهمّة لمن أراد الدخول في سلك الكتابة بالديوان؛ منها، حسب ابن طباطبا، أنّه كان: "لبيبًا، بصيرًا بالأمور، عاقلًا، فطنًا، ذكيًّا، فاضلًا،

14 الحموي، ج 5، ص 221.

15 الصفدي، ج 15، ص 257.

16 أبو المحاسن يوسف بن عبد الله بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس، ج 2 (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963م-1383ه)، ص 20.

17 ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عبّاس، ج 2 (بيروت: دار صادر، 1994)، ص 410.

18 المرجع نفسه.

19 الصفدي، ج 15، ص 231.

20 أحمد بن يحيى بن جابر البَلَاذُري، **أنساب الأشراف**، تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، ج 4 (بيروت: دار الفكر، 1996)، ص 242.

21 الصفدي، ج 15، ص 231.

22 ينظر: نادر محمد إسماعيل، **الأهواز تاريخها السياسي والحضاري في العصور الإسلامية الأولى** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2014).

كريمًا، عزيز المروءة"[23]. وقد تحدّث الجهشياري عن إلمام المورياني الواسع بجلّ فنون عصره؛ إذ أخذ "من كلّ شيء طرفًا، وكان يقول: ليس من شيء إلّا وقد نظرت فيه إلّا الفقه، فلم أنظر فيه قطّ، وقد نظرت في الكيمياء والطبّ والنجوم والحساب والسحر"[24]، وقد نسبت إلى المورياني أبيات شعرية سنذكرها في مكانها تدلّ على قرضه الشعر أيضًا.

ثالثًا: قيام الدولة العبّاسية واتّصال المورياني بالمنصور

زاول أبو أيّوب عمل الكتابة وهو يافع على ما يبدو، وارتبط بالإدارة الأموية في مدينة سوق الأهواز، ثم تدرّج في المناصب ومجالس ولاة العراق، ومنهم يوسف بن عمر الذي جاء لولاية العراق سنة 121هـ/ 738م أيام خلافة هشام بن عبد الملك الأموي. واستمرّ أبو أيوب على هذا الحال حتّى قدوم يزيد بن عمر بن هبيرة واليًا على العراق حوالى سنة 127هـ/ 745م أيام الخليفة مروان بن محمد. ويبدو أنّه عقد علاقة وطيدة مع الوالي الجديد، فعندما استعمل هذا الوالي الفضل بن زهير الضبّي على مناذر، وجد أبو أيّوب الفرصة مواتية ليعيد علاقته بموطنه، فقال للفضل بن زهير: "أنا خليفتك بباب ابن هبيرة في حوائجك فلا تهتمّ بها واستوصِ بخالد أخي خيرًا واحفظه وارفقه، فوَلِيَها سنة ثمّ وجّه ابن هبيرة رجلًا من أهل الشام إلى مناذر عاملًا عليها، فزوّر أبو أيوب إليه كتابًا في ترك مناظرة الفضل بن زهير فيما جرى على يده والتخلية بينه وبين الانصراف، فاطّلع ابن هبيرة على ذلك من فعل أبي أيّوب فأمر بطلبه فهرب إلى سوق الأهواز، فاستخفى بها حتّى قدم المسودّة، العراق"[25].

وهذا يعني أنّه أمضى فترة طويلة بعد سنة 127هـ/ 745م مختفيًا في مدينة سوق الأهواز. وفي أثناء هذه الفترة كان سليمان بن حبيب بن المهلّب الأزديّ واليًا عليها لدى مروان بن محمد[26]، فارتبط به وتقلّد له منصب الكتابة. وفي الفترة عينها، غلب معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب على أصبهان وبعض فارس وبعض الأهواز، ومهّد هذا الأمر للهاشميّين من ولد عليّ وولد العبّاس وغيرهما تقلّد بعض المناصب خارج الإدارة الأموية. ومن هؤلاء الذين تقلّدوا الأعمال أبو جعفر المنصور، حيث تورد المصادر أنّه تقلّد كورة أيذج[27] شمال الأهواز في حدّ فارس، وسكن هناك ردحًا من الدهر، حيث تنسب ولادة ثالث الخلفاء العبّاسيّين، وهو المهدي سنة 127هـ/ 745م إلى هذه الناحية، وهناك من زعم أنّ أبا جعفر المنصور كان يتقلّد هذا المنصب من قبل سليمان بن حبيب، وهي رواية ضعيفة[28].

ومهما يكن من أمر، فإنّ أبا جعفر كان شديد الطموح للسلطة، لذلك لم يحمل من الأموال الّتي جناها من جباية أعماله لابن معاوية شيئًا، بل حمله بسفاتُج[29] على يدي عبد الرحمن بن عمر إلى البصرة، ثمّ صار أبو جعفر خلفها إلى الأهواز قاصدًا تلك المدينة. وكان سليمان بن حبيب قد وضع الأرصاد والعيون على كلّ من يمرّ من عمّال ابن معاوية، فمرّ برصده أبو جعفر، وقُبض عليه وأُتي به إلى سليمان بن حبيب، وقال له لمّا دخل عليه: "هات المال الذي اختنته. قال: لا مال عندي، ودعا له بالسياط، فقال أبو أيّوب: أيّها الأمير، توقّف عن ضربه، فإنّ الخلافة إن بقيت في بني أمية، فلن يسوّغ لك ضرب رجل من بني عبد مناف، وإن

23 محمد بن علي بن طباطبا ابن الطقطقي، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، تحقيق عبد القادر محمد مايو (بيروت: دار القلم العربي، 1997)، ص 172.

24 الجهشياري، ص 97.

25 البَلَاذُري، ج 4، ص 242.

26 أبو محمد عفيف الدين عبد الله اليافعي، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، وضع حواشيه خليل المنصور (بيروت، دار الكتب العلمية، 1997)، ص 253.

27 الجهشياري، ص 98.

28 الصفدي، ج 15، ص 231.

29 السفاتج: جمع سفتجة، وهي كلمة معرّبة عن سفته بالفارسية، وهي أن يدفع إلى تاجر مالًا قرضًا ليدفعه إلى صديقه في بلده.

صار الملك إلى بني هاشم لم تكن لك بلاد الإسلام بلادًا!" [30]، وهذا ما يشير إلى الأفق الواسع وبُعد النظر الذي كان لأبي أيّوب في التحليل السياسي وتوقّعه الصائب في زوال أمر بني أميّة في تلك الفترة المضطربة. لكن لم يقبل ابن حبيب هذا الكلام من أبي أيّوب، "وضرب أبا جعفر اثنين وأربعين سوطًا، فلمّا اتّصل ضربه إيّاه قام إليه أبو أيّوب، فألقى نفسه عليه، ولم يزل يسأله حتّى أمسك عن ضربه، وأمر بحبسه" [31]، ولم يكتفِ أبو أيّوب بهذا، بل تجمّع مع ثلّة ممّن كانوا يرون رأيه فكسروا محبسه وأطلقوه، وهذا ما جعل أبا جعفر يشعر دائمًا بأنّ لأبي أيّوب دينًا في عنقه.

وتورد المصادر أيضًا أنّ أبا جعفر ذهب بعد هذه الحادثة إلى البصرة، بينما بقي أبو أيّوب في الأهواز حتّى انتهاء دولة بني أميّة وظهور بني العبّاس [32]. وممّا تنقله بعض المتون بتفصيل أكثر، بينما تغفل عنه بقيّتها علاقة سليمان بن حبيب بعبد الله بن معاوية، فهي ترى أنّ ابن هبيرة عزل سليمان هذا واستعمل نباتة بن حنظلة الكلابيّ على الأهواز، ما حدا بسليمان أن يُسرّح داود بن حاتم ليقيم في كرج دينار ويمنع نباتة من الأهواز فيقتله؛ فقُتل، وبعث بالبيعة إلى عبد الله بن معاوية فأرجعه إلى عمل الأهواز بعد أن هرب منها نحو سابور [33]، وهذا يفسّر السبب الذي دعا المورياني أن يختار مدينة الأهواز ليهرب إليها من ابن هبيرة، ويجعلنا نميل إلى القول إنّ سليمان بن حبيب قبض على أبي جعفر بأمر من ابن معاوية، وليس عدوانًا منه عليه.

وعندما وليَ السفّاح الخلافة، "أتى أبو أيّوب واسطًا والحسن بن قحطبة محاصرٌ لابن هبيرة، والمنصور بعد في خراسان حين وجّهه أبو العبّاس إليها أوّل ما استخلف لتهنئة أبي مسلم وأخذ البيعة عليه" [34]. ولعلّ هذا في سنة 132هـ/ 749م، حيث إنّ المصادر تربط حصار ابن هبيرة بتلك السنة، "فلمّا قدم المنصور ووجّهه أبو العبّاس إلى واسط أتى أبو أيّوب إبراهيم بن جبلة بن مخرمة الكندي، وكان كريمًا، على المنصور، فسأله أن يضمّه إلى أبي جعفر ليجعله كاتبه، فكلّمه فيه وأعلمه نفاذه" [35]. ويبين لنا أنّ عدّة أمور أسهمت في قبول المنصور تقلُّدَ أبي أيّوب الكتابة في ديوانه؛ أوّلها مؤهّلاته الشخصية وثقافته التي تبيّن لنا ذلك. ويبدو أنّه كان يقوم بديوان يوسف بن عمر، وهذا ما يعني الخبرة الّتي كان بنو العبّاس في تلك الفترة أحوج ما يكونون إلى نقلها إليهم. وأخيرًا، فإنّ الموقف الذي بدر من أبي أيّوب مع سليمان بن حبيب، دفاعًا عن أبي جعفر، والذي مرَّ بنا، توّج كلّ تلك العوامل وفتح الباب على مصراعيه لإقبال الطالع على أبي أيّوب؛ لذلك "أعجب به [أبو جعفر] فاستكتبه فغلب على الأمر في خلافته" [36].

رابعًا: خلافة المنصور ووزارة المورياني

لم تكن الوزارة من مستحدثات الدولة الإسلامية، فقد عرفتها الدول القديمة قبل هذا التاريخ في بلاد فارس واليونان ومصر والصين. وكانت الوزارة تأتي بعد الخلافة من حيث الأهمّية السياسية والإدارية؛ إذ أسهمت بدور فاعل في توجيه نظم الدولة العربية - الإسلامية ورسم سياستها العامّة. ويبدو أنّ الخليفة العبّاسي حين أقرّ نظام الوزارة، راعى تطوّر الدولة واتّجاهها نحو التمركز وتوزيع السلطات. وابتدأ العبّاسيون يطبقون نظام الوزارة بأبسط صوره، فأقرّ الخليفة الأوّل شرعيّة وزارة أبي سلمة الخلّال، إلّا أنّ

30 الجهشياري، ص 98.
31 المرجع نفسه.
32 المرجع نفسه.
33 الطبري، ج 9، ص 50؛ ابن الأثير، ج 6، ص 463.
34 أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط 3 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)، ص 242.
35 البَلَاذُري، ج 4، ص 242.
36 المرجع نفسه، ص 232.

الأخير لم يكن يتمتّع بسلطات كاملة[37]. لذلك كان مصيره القتل مع أوّل هِنة، وذلك عندما أطلق سراح أحد العلويّين من دون إذن الخليفة. وفي عهد أبي جعفر المنصور، وهو باني الدولة ومؤسّسها الفعليّ، الذي نزع إلى المركزية نزوعًا واضحًا، فجعل نفسه في مركز السلطة وراقب سير الأمور عن كثب، لم يتّخذ وزيرًا في بداية الأمر، بل اقتصر على طائفة من الكتّاب. ولعلّ قوّة شخصية المنصور وكفاءته الإدارية والعسكريّة جعلتا مكانة الوزارة أصغر بكثير من حجمها الطبيعيّ[38].

تختلف المصادر المتوفّرة في تحديد بداية وزارة أبي أيوب، فمنها ما جعلها بعد وزارة ابن عطية الباهلي[39]، بينما رأى الجهشياري برواية ضعيفة أنّه تقلّدها بعد عبد الملك بن حميد[40]، والرواية الثالثة تفيد بأنّه تسنّم هذا المنصب بعد أن أزاح خالد بن برمك بمكيدة سنقف عندها لاحقًا. وإذا كان هناك اختلاف على إطلاق سمة الوزير بالنسبة إلى مكانة الشخصيات الثلاث المذكورة، فهناك إجماع في المقابل من جلّ المصادر على تسمية المورياني بالوزير، وهذا ما يعني الإقرار العمليّ بهذا المفهوم والمنصب. لذا فإنّنا لن نجانب الصواب إن اعتبرنا أبا أيوب أوّل وزير بصلاحيات الوزارة في الدولة العباسية وفي الحضارة الإسلامية.

وبغض النظر عن صعوبة التحديد الدقيق لدائرة الصلاحيات الّتي تمتّع بها أبو أيوب باعتباره وزيرًا، فإنّنا، اعتمادًا على ما توفّر لنا من مصادر، نستشفّ أنّ المنصور- على خلاف السفّاح الذي لم يتِح لأبي سلمة الخلّال التمتّع بكامل الصلاحيات في إدارة دواوين الدولة - وسّع من صلاحيات الوزير المذكور بشكل كبير، حيث جعله على الدواوين والوزارة معًا[41]. ويدلّ مفهوم الديوان، كما يذكر القلقشنديّ[42]، على اسم الموضع الـذي يجلس فيه الكُتّاب، وقد أصبح، بوصفه مصطلحًا، يشير إلى المكان الذي يجري فيه النظر في شؤون الدولة.

وعلى الرغم من تقلّد أبي أيوب ديوان الإنشاء أيضًا[43]؛ أي إنّه "كان ينفّذ أموره بقلمه، ويتولّى أحواله بنفسه"[44]، فإنّ هنالك ما يشير إلى أنّه كان "يُفرد تارة عنه بكاتب ينظـر فـي أمره، ويكون الوزير هو الذي ينفّذ أموره بكلامه، ويصرفها بتوقيعه على القصص ونحوهـا، وصاحب ديوان الإنشاء يعتمد على ما يرِد عليه من ديوان الوزارة، ويمشي على ما يلقى إليه من توقيعه"[45]. ومن أشهر هؤلاء الكتّاب الذين كانوا ينوبون عن أبي أيوب في أعماله أبّان بن صدقة ومحمد بن الوليد.

وممّا كان للوزير حينئذٍ إنفاذ كثير من الأمور من دون إذن الخليفة، ولعلّ حكاية عبد الملك (وقيل عبد الله)، ابن الخليفة الأمويّ مروان بن محمد، مع أبي أيوب تشير إلى هذا بشكل جليّ؛ فقد "طلب أبو جعفر الربيع يومًا فلم يجده، فلمّا دخل عليه سأله عن خبره فقال: كنت عند سليمان الكاتب - يعني أبا أيّوب المورياني - فقال: من رأيت عنده؟ قال: عبد الملك بن مروان بن محمّد، وقد كلّمه في حاجة فقضاها، فقام عبد الملك فقبّل رأس سليمان"[46]. وهذا يفيد بأنّ أبا أيوب قد بيتّ في أمور بهذه الخطورة دونما إذن من الخليفة.

37 المرجع نفسه، ص 242.

38 المرجع نفسه، ص 140.

39 عليّ بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، اعتنى به الدكتور يوسف البقاعي، ج 3 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.])، ص 348.

40 الجهشياري، ص 98.

41 المرجع نفسه.

42 أبو العبّاس أحمد القلقشندي، **صبح الأعشى في كتابة الإنشاء**، شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه محمّد حسين شمس الدين، ج 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987)، ص 123.

43 أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشيّ ابن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق علي شيري، ج 10 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988)، ص 117.

44 القلقشندي، ج 1، ص 138.

45 المرجع نفسه.

46 أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق بشّار عواد معروف، ج 9 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002)، ص 319.

وقد كانت سلطة أبي أيوب سائدة على أطراف بلاد الإسلام، فمجرّد إعارة اسمه على ضيعة رجل من أهل الأهواز درّ عليه في سنة واحدة مئة ألف درهم؛ إذ كانت سطوته وعظمة سلطانه تمنع الجباة من التعسّف مع المزارعين، بل تتيح لهم في بعض الأحيان التهرّب من دفع الضرائب كاملة[47].

ومع ذلك، فهنالك ما يشير أيضًا إلى احتقار دور الوزير وعدم التعامل معه باعتباره القائم بأمر الخليفة كما هي الحال في مراحل متقدّمة مثل فترة هارون الرشيد ووزرائه من البرامكة؛ إذ تفيد المصادر المتوفّرة بما يدلّ على هذا المعنى، فعندما "ولّى المنصور زيادًا المدينة؛ وكان الأمراء هم الذين يولّون القضاة، وكان محمد بن عمران من أهل المروءة والعفاف والصلابة في القضاء، لا يطمع في حكمه، قدم أبو أيوب المورياني حاجًّا المدينة؛ فاستعدى عليه أقرباؤه محمد بن عمران، فأرسل إليه يأمره أن يوكّل معهم أو يحضر، فلقيه عند زياد، فقال له: أرسلتُ إليك فلم توكّل ولم تحضر! فردّ عليه أبو أيوب كلامًا غليظًا، فمدّ محمد بن عمران يده إليه ليبطش به؛ وكان محمد أيّدًا جسيمًا، فحال دونه الأمير والشُرَط. وانصرف محمد إلى منزله، فقيل له: 'إنّك إن خرجت عرض لك موالي أبي أيوب وأعوانه'؛ فتقلّد السيف ثمّ خرج حتّى أتى إلى المسجد فهابوه، فلم يقدم عليه أحد"[48].

وقد يكون من الضروري أن نقف على محطة مهمّة من حياة المورياني، وتتمثّل في إسهامه في بناء مدينة بغداد، حيث يعدّ بناء هذه المدينة على يد المنصور من أهمّ محطّات العصر العبّاسي، ذلك أنّ هذه المدينة لم تكن مثل سواها من المدن الّتي مصّرها العرب بعد الإسلام، لا من حيث الجهد التخطيطيّ والهندسيّ وحسب، بل من جانب الدور البارز الذي أدته، باعتبارها الموصلة بين شرق دار الإسلام وغربها، وهي بذلك مركز قرارها السياسيّ وإشعاعها الحضاري والثقافيّ.

وكان الباعث الأساس في بناء هذه المدينة يتعلّق بطبيعة عاصمتهم الأولى؛ أي مدينة الكوفة المتنوّعة عرقيًّا والمختلفة سياسيًّا؛ ما يعني أنّها لم تكن تتناسب وطبيعة المرحلة القادمة للدولة العبّاسية الّتي حسم فيها المنصور قراره بالتخلص من الخصوم والمنافسين، ولا سيّما الشيعة وأتباع أبي مسلم الخراساني من الراونديّين الذي قاموا بثورة عارمة ضدّه كادت تودي بحياته[49].

ويرد أبو أيّوب ضمن أبرز الشخصيّات الّتي أسهمت في بناء بغداد. وكان المنصور قد أقطعه ربضًا عُرف باسمه وهو بجنب ربض الترجمان وربض حرب[50]. كما تورد المصادر خبرًا يفيد أنّ أبا أيوب بنى لنفسه في الجانب الشرقي من بغداد قصرًا كبيرًا كان من عجائب الأبنية وأفخمها، ولا ندري بالتحديد ما إذا كان هذا القصر محلّ مزاولة أعماله أيضًا أم لا. وقد تعرّض هذا القصر للتدمير بعد نكبة أبي أيّوب على يد المنصور حيث أبقى عليه خاويًا خرابًا عدّة سنين لقذف الرعب في قلوب القوّاد والإداريّين. يقول واعظ أهل البصرة صالح المري عندما "غضب المنصور على المورياني، وخرّب داره، دخلت إليها يومًا أطوف فيها، وأعتبر، فإذا أسْودُ قد خرج عليَّ من بعض الحجر، فقال لي: 'هذا سخط المخلوق، فكيف بسخط الخالق على المخلوق؟'"[51].

47 الجهشياري، ص 188.

48 أَبُو بَكْر مُحَمَّد بْن خَلَف وكيع، **أخبار القضاة**، صحّحه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه عبد العزيز مصطفى المراغي (بيروت: المكتبة التجارية الكبرى، 1947)، ص 184.

49 الجهشياري، ص 100.

50 ابن الطقطقي، ص 154.

51 أبو المظفّر مؤيّد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلّد بن نصر بن منقذ، **المنازل والديار** (دمشق: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1965)، ص 64.

خامسًا: السعاية والوشاية في دواليب الحكم العباسي

لفهم الظروف السياسيّة والاجتماعية الّتي أحاطت بأبي أيّوب، يجدر التوقّف عند ظاهرة السعاية واختلاق شتّى المكائد والحيل بين رجال الدولة ومحاولات بعضهم إزاحة آخرين. ولهذه القضيّة مجموعة من الأسباب لا تتّسع الدراسة للوقوف على جميع أبعادها. كان هذا العصر عصرًا تأسيسيًّا في الكثير من أبعاده، وكان الحذر والريبة سِمَتين تطغيان على الخلفاء من جهة ورجال الدولة الذين يبحثون عن مواطئ أقدام قرب الخليفة وجاهه من جهة أخرى. ومن أجل ذلك، استعمل هؤلاء جميع السبل، ومنها السعاية والوشاية والتصفيات السياسية في سبيل ضمان مناصبهم، وإقصاء أيّ خيار بديل قد يزاحمهم على كراسيّهم. وقد مارس أبو أيوب بالفعل هذا الأسلوب ضدّ كثير من خصومه، أو ضدّ من كان يشعر بخطره عليه[52]. وفي الوقت نفسه، تعرّض من جانب بعض حاشيته من الكتّاب والإداريّين، لهجمة شرسة هدفت إلى النيل منه ومنازعته في منصبه.

توضّح السيرة العمليّة للموريانى أنّه كان سياسيًّا محنّكًا، فَطِنًا يتمتّع بدهاء فاق أقرانه، إلّا أنّه ما كان يتورّع، في سبيل تحقيق مصالحه وضمان منصبه، عن انتهاج أيّ حيلة أو مكيدة تضمن له النتائج المرجوّة. ومع أنّ مجموعة من الخيارات الجاهزة كانت أمام الموريانى في افتعال المكائد والحيل ضدّ خصومه، مثل التشكيك بولائهم السياسي واتّهامهم بالميل إلى العلويّين أو الأمويّين، مثلًا وليس حصرًا، فإنّ جلّ ما وصلنا من الروايات في هذا المجال يكاد يقتصر على الاتّهام بالفساد الإداري؛ إذ إنّ الولاة والكتّاب بحكم اتّصالهم بجمهور الناس وما يترتّب على هؤلاء من أنواع الجباية والخراج والجزية وعشور التجارة وغيرها من موارد الدولة، كانوا يجدون طرقًا متعدّدة للإثراء؛ لذلك كانت تقع على بعضهم المصادرات نتيجة الثراء الفاحش الذي وصلوا إليه عن طريق وظائفهم، وكان ذلك سبيل الموريانى لإزاحة من يهدف إلى إسقاطه منهم.

وأوّل من عَمِل الموريانى على التخلّص منه بهذه التهمة خالد بن برمك، جدّ البرامكة وزراء هارون الرشيد فيما بعد، وذلك حسبما يروي البلاذري من أنّ المنصور أقرَّ خالدًا على ما كان عليه أيّام السفّاح في ديوان الخراج، ومكث بذلك عدّة سنين قبل أن يُلحق المنصور ديوان الخراج بمهمّات الموريانى ويعفي خالدًا منها، ولكن مع ذلك، كان الموريانى يعتبر خالدًا خطرًا داهمًا عليه، خاصّة بسبب ما كان يتمتّع به من مؤهّلات ثقافية وسياسية كبيرة؛ إذ "لم يبلغ خالدَ بن برمك أحدٌ من ولده في جوده وآرائه وبأسه وعلمه وجميع حاله، لا يحيى في علمه ووفور عقله، ولا الفضل بن يحيى في جوده ونزاهته، ولا جعفر بن يحيى في كتابته وفصاحة لسانه، ولا محمد بن يحيى في شرفه وبُعد همّته، ولا موسى بن يحيى في شجاعته وبأسه"[53]. وقد أحبّ أبو أيوب أن يخلو بأبي جعفر وحده ولا ينافسه بسلطانه أحد، حسب رواية نتردّد كثيرًا قبل البتّ بصحتها؛ إذ تفيد أنّ أبا أيوب تسنّت له هذه الفرصة بعد أن أُبعد خالد إلى فارس حين انتفض الأكراد هناك وغلبوا عليها، "فأعظم أبو جعفر ذلك وأمر أبا أيوب بارتياد رجل يصلح لها، فقال: قد أصبته يا أمير المؤمنين، قال: ومن هو؟ قال: خالد بن برمك، قال: صدقت هو لها. فعقد له على فارس فشَخَص إليها فافتتحها"[54]. وقد تمكّن خالد بحسن سياسته إصلاح الأمور هناك، بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، وجلا الأكراد عنها، فصلحت فارس على يديه، وشاع ذكره بالسماحة، وهذا ما عزّز مكانته عند المنصور؛ لذلك قرّر أبو أيّوب أن يعكّر صفو ما وصل إليه خالد، فسعى عند المنصور بأمره، واتّهمه باقتطاع ثلاثة ملايين درهم من الخراج، وصل بها وجوه أهل فارس وأعيانها لترغيبهم في نفسه، فغضب المنصور، وفرض عليه تأدية هذا المبلغ، وهدّده بالقتل[55].

52 ينظر: المدخلي.
53 المسعودي، ج 3، ص 184.
54 ابن العديم، ج 7، ص 3032.
55 المرجع نفسه.

إنّ ما يجعلنا نميل إلى عدم البتّ بصحة هذه الرواية جملة من القضايا؛ منها أوّلًا أنّ أشهر المصادر التاريخية، ولا سيّما **تاريخ الطبري** و**الكامل في التاريخ**، تورد هذا الخبر بصورة مختلفة؛ إذ تقول إنّ انتفاضة الأكراد حدثت في الموصل وليس في فارس، وذلك ضمن أحداث سنة 158هـ/ 774م، ونحن نعلم أنّ نكبة أبي أيوب الّتي أدّت إلى وفاته قد حدثت سنة 154-153هـ/ 775-774م. ومنها أنّ هذه الكتب تصرّح بأنّ من اقترح تولية خالد على الموصل هو المسيّب بن زهير وليس أبا أيّوب. ومنها أيضًا أنّ المصادر نفسها تذكر أنّ الغرامة الّتي فُرضت على خالد بن برمك كانت قبيل تولّيه الموصل؛ أي بعد أربع سنين من وفاة المورياني.

ومع أنّنا نرجّح عدم صحّة الرواية السابقة، فإنّنا لا نخلي ساحة المورياني من المنافسة غير السليمة سواء أكان ذلك مع خالد بن برمك أم مع غيره؛ إذ يرد عنه أنّه دسّ "بعض الجهابذة ودفع إليه مالًا، وأمره أن يعترف بأنّه لخالد، ودسّ إلى أبي جعفر من سعى بالمال، وأحضر الجهبذ وسأله عن المال فاعترف به، وأحضر خالدًا فسأله عن ذلك، فحلف بالله أنّه لم يجمع مالًا قطّ، ولا ذخر ذخيرة، ولا يعرف هذا الجهبذ، ودعا إلى كشف الحال، فتركه أبو جعفر بحضرته، وأحضر الجهبذ فقال له: أتعرف خالدًا إن رأيته؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين أعرفه إذا رأيته، فالتفت إلى خالد فقال: قد أظهر الله براءتك، وهذا مال أصبناه بسببك. ثمّ قال للجهبذ: هذا خالد، فكيف لم تعرفه؟ فقال: الأمان يا أمير المؤمنين، وأخبره الخبر، فكان بعد ذلك لا يقبل شيئًا في خالد[56]. وهذه الرواية ترد في غير مصدر موثوق؛ ما يرجّح احتمال صدقيّتها، خاصّة إذا ما زامنّا هذه الحادثة مع حوادث أخرى تعزّز هذا الاعتقاد، ومنها أنّ أبا أيّوب سعى بأمر طريف مولى أبي جعفر المنصور الذي كان يتقلّد بريد مصر والشام والجزيرة، واقترح تولية هذا المنصب مولًى آخر للمنصور اسمه مطر، كان قريبًا من أبي أيوب، ما جعل عقاب المنصور يطوله وتجري محاسبته ومصادرة ثروته[57].

ولم تطل سعاية أبي أيوب الإداريّين ورجال الدولة وحسب، بل تعدّتهم أيضًا إلى الشعراء المقرّبين من المنصور؛ ومنهم أبو دلامة الشاعر المشهور الذي كان المنصور يستطيب كثيرًا مجالسته ومنادمته، حتّى اختصّ به، لكنّ أبا أيوب سعى بأمره عند المنصور، فعاقبه[58].

ومع أنّنا نستشهد بهذه الروايات ولا نبرّئ ساحة المورياني من السعاية والوشاية، فإنّنا في الوقت نفسه ندعو إلى التعامل الحذر مع كثير من الروايات في هذا المجال؛ إذ ثمة روايات مدلّسة حاول بعضهم تلبيسها لأبي أيوب، منها، مثلًا، قتل ابن المقفّع[59]. وهي رواية ضعيفة بإجماع المصادر والدراسات الحديثة. وكذلك الحال مع الرواية الّتي حاولت اتّهام أبي أيوب بقتل أبي مسلم الخراساني.

سادسًا: نكبة الوزير المورياني

اختلفت المصادر في تعريفها السببَ الحقيقيّ لنكبة المورياني ومصادرة أمواله وأموال بعض من أقاربه، ثمّ قتلهم جميعًا والبطش بهم. ونحاول هنا البحث في ذلك، بغية الوصول إلى السبب أو مجموعة الأسباب الّتي أدّت إلى هذه النكبة.

أوردت المصادر الّتي ترجمت للمورياني ستَّ روايات مختلفة لهذه النكبة، وهي:

1. رواية قتل ابن المنصور من زوجته الأهوازية.
2. رواية قتل ابن المنصور من زوجته الموصلية.
3. رواية ضيعة في الأهواز لابن المنصور المعروف بصالح المسكين.

56 البغدادي، ج 8، ص 257.
57 الجهشياري، ص 119.
58 المرجع نفسه، ص 115.
59 ابن خلّكان، ج 2، ص 153.

4. رواية التأخّر في دفع مبلغ من المال لصالح المسكين.
5. رواية سعاية أبّان بن صدقة كاتب أبي أيوب.
6. رواية سعاية حمزة بن زنيم عامل سوق الأهواز.

سنبدأ بالروايتين الأوليين؛ إذ يشار فيهما إلى أنّ المنصور عندما كان مستترًا في الأهواز، نزل على أحد الدهاقين وتخفّى عنده، فأكرمه الدهقان وزوّجه ابنته، وعندما أراد أبو جعفر الخروج إلى البصرة، دفع إلى الجارية قميصه وخاتمه، وأوصاها أن تحتفظ بولدها إن ولدت. وفارقهم فولدت ابنًا ونشأ الغلام فأخبرته بأنّ أباه هو "القائم بالملك". "قال: هذا أبي وأنا على هذه الحال؟ هل من شيء يعرّفني به؟ فأخرجت القميص والخاتم"، فذهب إلى مجلس الخليفة "وشَخَص الفتى فصار إلى الربيع فقال له: نصيحة! قال: هاتها! قال: لا أقولها إلّا لأمير المؤمنين، فأعلم المنصور الخبر، فأدخله إليه، فقال: هات نصيحتك. قال: أخْلِني، فنحّى من كان عنده [...]، وقال: هات. قال: أنا ابنك. قال: وما علامة ذلك؟ فأخرج القميص والخاتم، فعرفهما المنصور. قال: وما منعك أن تقول هذا ظاهرًا؟ قال: خفتُ أن تجحد فيكون سبّةً آخر الدهر. فضمّه إليه وقبّله، وقال: أنت الآن ابني حقًّا. ودعا المورياني فقال: يكون هذا عندك، ما تفعله بولد لو كان لي عندك فافعله به [...]، فضمّه إليه المورياني، وأخلى له منزلًا وأوسعه من كلّ شيء، وكان يغدو ويروح إلى المنصور يخلو به، فيسأله المورياني عمّا يجري بينهما فلا يخبره، فيقول له: إنّ أمير المؤمنين لا يكتمني شيئًا، فيقول: ما حاجتك إلى ما عندي إذن؟ فحسده المورياني واستوحش منه. وثقل عليه مكانه، وأطعمه شيئًا فمات؛ وصار إلى المنصور فأعلمه أنّه مات فجأة ثمّ ولّى. فقال المنصور: 'قتلته قتلني الله إن لم أقتلك به'، فكان ذلك من أقوى أسباب سخط المنصور على أبي أيوب المورياني وقتله إياه"[60].

وأمّا الرواية الثانية، فإنّها تجعل وقائع الرواية الأولى في الموصل، وتورد لها تفاصيل أخرى ذكرها ابن عساكر في ترجمة أبي جعفر المنصور، وفيها يذكر أن الأخير جاء في زمن شبيبته إلى الموصل وهو فقير لا شيء له ولا معه شيء، فأجّر نفسه من بعض الملّاحين حتّى اكتسب شيئًا تزوّج به امرأة، فاتّفق حبلها منه. ثمّ تطلّبه بنو أميّة فهرب عنها وتركها حاملًا، ووضع عندها رقعة فيها نسبته، وأمرها إذا بلغها أمره أن تأتيه، وإذا ولدت غلامًا أن تسمّيه جعفرًا، "فولدت غلامًا فسمّته جعفرًا، ونشأ الغلام [...]، ثمّ آل الأمر إلى بني العبّاس، فسألت عن السفّاح فإذا هو ليس صاحبها، ثمّ قام المنصور وصار الولد إلى بغداد فاختلط بكتّاب الرسائل فأعجب به أبو أيّوب المورياني صاحب ديوان الإنشاء للمنصور، وحظي عنده وقدّمه على غيره فاتّفق حضوره معه بين يدي الخليفة، فجعل الخليفة يلاحظه، ثمّ بعث يومًا الخادم ليأتيه بكاتب فدخل ومعه الغلام، فكتب بين يدي المنصور كتابًا وجعل الخليفة ينظر إليه ويتأمّله، ثمّ سأله عن اسمه فأخبره أنّه جعفر، فقال: 'ابن من؟' فسكت الغلام، فقال: 'مالك لا تتكلّم؟' فقال: 'يا أمير المؤمنين! إنّ من خبري كيت وكيت'، فتغيّر وجه الخليفة ثمّ سأله عن أمّه فأخبره، وسأله عن أحوال بلد الموصل فجعل يخبره والغلام يتعجّب. ثمّ قام إليه الخليفة فاحتضنه، وقال: 'أنت ابني'. [...]، ثمّ جاء إلى أبي أيوب فقال: 'ما أبطأ بك عند الخليفة؟'، فقال: 'إنّه استكتبني في رسائل كثيرة'. ثمّ تقاولا، ثمّ فارقه الغلام مغضبًا، ونهض من فوره فاستأجر إلى الموصل ليعلم أمّه ويحملها وأهلها إلى بغداد إلى أبيه الخليفة، فسار مراحل، ثم سأل عنه أبو أيّوب فقيل: 'سافر'. فظنّ أبو أيّوب أنّه أفشى شيئًا من أسراره إلى الخليفة وفرّ منه، فبعث في طلبه رسولًا، وقال: حيث وجدته فردَّه علي، فسار الرسول في طلبه فوجده في بعض المنازل فخنقه وألقاه في بئر [...]، وانتظر الخليفة عودة ولده إليه واستبطأه وكشف عن خبره فإذا رسول أبي أيوب قد لحقه وقتله، فحينئذٍ استحضر أبا أيّوب وألزمه بأموال عظيمة، وما زال في العقوبة حتّى أخذ جميع أمواله وحواصله ثمّ قتله، وجعل يقول: 'هذا قتل حبيبي'. وكان المنصور كلّما ذُكر ولده حزن عليه حزنًا شديدًا"[61].

60 البغدادي، ج 9، ص 321.
61 ابن الطقطقي، ص 171.

ومن الواضح في الروايتين الوضع والاختلاق لأسباب عدّة؛ منها أنّهما تردان بتناقض كبير بين من يجعل الأمر حدث في الأهواز والزوجة من بنات الدهاقين، ومن يجعلها في الموصل والزوجة عربية من قبيلة الأزد. ثمّ تطرح أكثر من سؤال من قبيل: ممّن كان يخشى المنصور وهو يوم ذاك خليفة المسلمين وأقوى سلطة سياسية في الدولة ليخفي أمر ابنه، ولم يطرح هذه القضية على الأقلّ مع حاشيته المقرّبين؟ ولماذا لم يبعث الخليفة مع ابنه من يسيّره ليجلبا معًا زوجته؟ ولماذا لم يشر الخليفة المنصور في الحوار الذي دار بينه وبين أبي أيّوب، والذي سنورده لاحقًا، إلى هذه القضية من بعيد أو من قريب؟ ثمّ إنّنا نعلم أنّ المنصور كان عامل مدينة أيذج في الأهواز أواخر أيّام الأمويّين، وما كان في حاجة إلى أن يستتر من أحد، وهذا ما يجعل على الأقلّ الرواية الأهوازية باطلة. ومن زاوية أخرى، فإنّ المصادر التاريخية تؤكّد أنّ جعفرًا الصغير هو من أمّ كرديّة؛ ما يعني أنّها لم تكن خوزية من الأهواز ولا موصليّة من قبيلة الأزد العربيّة، وتؤكّد أنّ جعفرًا الصغير مات سنة 151هـ في مدينة السلام؛ أي قبل نكبة المورياني بعدد من السنين[62].

بناءً على هذه الأمور مجتمعةً، لا يمكننا أن نثق بهاتين الروايتين، بل يمكن أن نعتبرهما من نسج الخيال، وقد لفّقهما المؤرّخون ليبرّروا الإسراف في البطش الذي تعرّض له أبو أيّوب وأقاربه على يد المنصور، ولا نجانب الصواب إن اعتقدنا، بناءً على ما توفّر لنا من معطيات، أنّ نكبة أبي أيّوب كانت نتيجة مجموعة من العوامل والمواقف الّتي وقف عليها المنصور، وتبيّن له كيف كان صاحبنا يستغلّ منصبه، وعائلته، ليكنزوا المال. لكنّه كان يبحث عن الوقت المناسب للوقيعة به. والحال أنّ أبا أيوب توقّع ذلك الموقف الحازم من قبل المنصور؛ لذلك نجده كلّما بعثَ إليه المنصور خافَ، وتوقّع أنّ ذلك اليوم آخر يوم في حياته[63].

في كلّ الأحوال، فإنّ المصادر الّتي ترجمت للمورياني تشير إلى أنّ "أوّل من أفسد حال أبي أيوب عند المنصور هو حمزة بن زنيم، وذلك أنّه وليَ الأهواز فعذّب رجلًا من أهلها في الخراج، وكان كاتب البلد حتّى قتله، فكلّم المنصورَ أبو أيّوب في أمره حتّى عزله، فلمّا قَدِم ودخل على المنصور، وكان خبيث اللسان، قال: 'يا أمير المؤمنين، إنّ لك بالأهواز شريكًا في ملكك'، قال: 'ومن هو ويلك؟'، قال: 'خالد أخو أبي أيّوب له بيت مال ولك بيت مال، فما يُحمل إليك درهم إلّا حُمل إلى خالد مثله'"[64]. وهذا الأمر جعل المنصور يحمل في قرارة نفسه على أبي أيّوب وقرابته شكوكًا وريبة تعاظمت شيئًا فشيئًا، ولكن ما كانت لتزعزع مكانته بهذه السرعة، خاصّة أنّه كان لبقًا في التعاطي مع أبي جعفر حتّى اتُّهم بأنّه سحره كما قدّمنا، فاستطاع أن يتخلّص بسهولة من هذه القضية الّتي كادت أن تودي بحياته[65].

وفي خبر محمّد بن الوليد، كاتب أبي أيّوب، فقد كان يُتّهم بالفساد والرشوة، "وكان أبو جعفر ولّى طريفًا مولاه بريد مصر والشام والجزيرة"، فكتب ابن الوليد إلى طريف على لسان أبي أيّوب بحمل مئة ألف دينار إليه، فحملها ولم يعلم أبو أيّوب بها حتّى كُشف عن أمره بعد أن دفع طريف الكتاب إليه، "فقال له: هذا خطّ كاتبي [محمّد بن الوليد] وخاتمي ولا علم لي بشيء من أمره"[66]. بينما أصرّ ابن الوليد على رفض هذا الاتّهام، فتركه أبو أيوب على حاله كي لا يسعى به عند المنصور، ولكن بعد مضيّ مدّة أشار المورياني على المنصور بقتله؛ لأنّه لم يثق به بعد فعلته، فقبل ودعا "بالمسوّر البربريّ" لتنفيذ هذه المهمّة، "فلمّا قدِم المسوّر ودعا بمحمد، قال: 'يا مسوّر خذْ هذا القرطاس فأعطه أمير المؤمنين، فإنّه إن وقف عليه قلّدك مكان أبي أيوب'، فقال له: 'يا بن الخبيثة، أتأمرني أن

62 البغدادي، ج 7، ص 161.
63 أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، ج 7 (القاهرة: دار المعارف، 1985)، ص 201.
64 البَلَاذُري، ج 4، ص 243.
65 المرجع نفسه.
66 المرجع نفسه.

أرفع على أبي أيوب؟'، فأخذ القرطاس منه وضرب عنقه، وصار بالقرطاس إلى أبي أيّوب، فوجد فيه كلّ عظيمة من أمره، فتتبّع أموال محمد بن الوليد، حتّى أدّى منها إلى أبي جعفر مئة ألف دينار، ووقّر ذلك عليه في نفس أبي جعفر"[67].

وهاتان المحاولتان الفاشلتان لم تتمكّنا من القضاء على أبي أيّوب، إلّا أنّهما جعلتا المنصور يتراجع بصورة تدريجيّة عن الوثوق الكامل بأبي أيّوب، خاصّة أنّ ثمّة تقارير كانت تصل إليه بصورة يومية من أقرب المقرّبين إليه، ولا سيّما كاتبه أبّان بن صدقة، حيث يُشار إلى أنّه كان "على أمر أبي أيّوب كلّه وعلى الرسائل من قبله"[68]، حتّى كشف مخلد بن خالد ابن أخي أبي أيّوب عن حادثة فساد له بمئة ألف دينار أدّت إلى حبس أبّان بن صدقة بأمر من المنصور، حتّى أدّاها عنه آل أبي أيوب وأخرجوه من محبسه. لكنّه حملها على الوزير وأهل بيته، فعاد أبّان إلى أبي أيّوب وفي نفسه ضدّه ما فيها، فكان يحمل أخباره وأسراره إلى الربيع الحاجب فيعرضها على المنصور، ففطن أبو أيّوب أمر أبّان فوبّخه وطرده، ولجأ إلى الربيع. وكانت هذه الحادثة البداية الحقيقية لأفول نجم أبي أيوب.

أمّا السبب المباشر الذي نعتقد أنّه كان وراء نكبة المورياني، فهو قضية ضيعة الأهواز الّتي أشار بها أبو أيوب على المنصور عندما شكا له أمر ابنه المعروف بصالح المسكين، فأشار عليه بمزارع في الأهواز تحتاج إلى أموال لإحيائها وتعميرها، "فأطلق له ثلاثمئة ألف درهم وأمره بعمارتها لابنه صالح، فأخذ أبو أيوب المال ولم يعمل في الضيعة شيئًا، وصار في رأس كلّ سنة يحمل عشرين ألف درهم ويقول: هذه حاصل الضيعة المستجدّة". بينما صرف ذلك المال في سداد خسارته بشراء طعام السواد والبصرة[69]، وقد تمادى في محايلة الخليفة، واستمرّ ذلك حتّى اجتمعت كلّ ظروف النكبة بأبي أيوب، إذ سُعِيَ إلى الخليفة بأمر هذه الضيعة، "فعزم أبو جعفر على الخروج بنفسه إلى الناحية ليعاينها، فلمّا تجهّز للشخوص، كتب أبو أيّوب إلى وكلائه أن يبنوا على دجلة في طريق الضيعة، على طريق أبي جعفر، قرى من اللبن والقصب، وأن يغرسوا نخلًا وسدرًا وكلّ ما تهيّأ أن يحسن به ويرى ظاهره، ليراها أبو جعفر عامرة الظاهر. فلمّا فعلوا ذلك وشخص أبو جعفر فرأى الموضع، وقد كان أبو أيّوب عند قرية منها أرسل من سكّر دجيل الأهواز والمسرقان حتّى فاضا على الضيعة فغرّقاها ثمّ غاض إلى دجلة، فأرسل أبو جعفر من سكّر الماء وأعاده إلى جهته وأقام أربعين يومًا ينتظر جفاف الأرض ثمّ ركب حتّى وقف إلى أن عاد إلى بغداد، فأوقع به"[70].

وفيما يبدو، فقد كان دور الربيع بن يونس حاسمًا في الدفع بنكبة صاحبنا، وقد بثّ - في سبيل الوصول إلى مبتغاه - بذور الشكّ في قلب الخليفة تجاه أبي أيّوب، ومما يدلّ على هذا صراحةً، أنه في أثناء المدّة الّتي مكث بها الخليفة في الأهواز منتظرًا جفاف أرض الضيعة، اشتهى سمكًا طريًّا، فعرض أبو أيّوب أن يأتيه به، وشكّك الربيع في نيّة الوزير وأوعز إلى الخليفة أنّ الوزير قد يدسّ في طعامه سمًّا، وصدّق الخليفة هذا وأوغر صدره ضدّ المورياني[71].

ويشير الجهشياري إلى أنّ الخليفة المنصور انصرف "إلى بغداد، وأظهر السخط على أبي أيوب"[72]. لكنّنا نعتقد أنّ إظهار السخط هذا لم يكن بتلك السرعة، بل استغرق وقتًا لا نستطيع تحديده لعدم التصريح به في المصادر المتوفّرة. وعقد المنصور العزم على التخلّص من أبي أيوب في أوّل فرصة تُتاح له، فأرسل ابنه صالحًا "إلى أبي أيوب يعوده التماسًا لأن يصله، فأرسل أبو أيوب إلى خالد أخيه: ابعث إليّ بمئة ألف درهم لصالح، فلم يفعل، فانصرف صالح وقد أبطأ على المنصور فسأل عن سبب إبطائه فأخبر به"[73]،

67 المرجع نفسه.
68 المرجع نفسه، ص 244.
69 المرجع نفسه، ص 243.
70 الجهشياري، ص 119؛ ابن الطقطقي، ص 173.
71 الجهشياري، ص 119.
72 المرجع نفسه.
73 البَلَاذُري، ج 4، ص 243.

ويبدو أنّ الإبطاء بدفع هذا المبلغ كان ناتجًا من صرف أموال طائلة من جانب أبي أيوب وأخيه خالد في الأهواز إبّان مقام الخليفة هناك، ودمار حاصل زراعة ذلك العام بسبب غمر أراضي الأهواز بالماء. وكان هذا هو السبب الرئيس في سجن أبي أيوب والبعث وراء أخيه في الأهواز وسجن أربعة من أولاده وقتلهم بأبشع صورة.

سابعًا: آل المورياني في عهد المنصور: من السؤدد إلى النكبة

عُرف سليمان بن مخلد بأبي أيوب، ومن المفترض أن يكون أيّوب اسم ابنه الأكبر حسب عادات العرب، إلّا أنّ المصادر الّتي بين أيدينا لم توضّح لنا إن كان أيوب هذا اسمًا حقيقيًّا لابنه أم مجرّد كنية اشتُهِرَ بها. وقد ذكرت المصادر اثنين من أسماء إخوته؛ هما حاتم[74] وخالد[75]، وأربعة من بني أخيه؛ هم سعيد ومسعود ومخلد ومحمد[76]،عُرِفوا جميعًا بآل أبي أيوب، حيث تقلّدوا مناصب رفيعة في ظلّ الدولة العبّاسية، وجمعوا أموالًا طائلة.

يرد اسم خالد في عدد من المصادر باعتباره الأخ الأوثق اتّصالًا بأبي أيّوب والأكثر استغلالًا لمنصب أخيه. وقد بدأ هذا الاستغلال منذ أيّام الأمويين؛ إذ إنّ أبا أيوب اقترح على الفضل بن زهير الضبّي عامل ابن هبيرة على مدينة مناذر شمال كورة سوق الأهواز أن يكون خليفته في حوائجه عند والي العراق مقابل أن يصل أخاه خالدًا ويستوصي به[77]. وفي ما يبدو أنّ خالدًا هذا بقي، بعد أن استوزر المنصور أبا أيّوب، في مدينة مناذر ولم يبرحها، على خلاف بنيه، إلى العراق. واستطاع أن يجمع أموالًا طائلة وضياعًا واسعة، فالضياع الّتي استخرجها للمهديّ بن المنصور وحدها كانت تعادل عشرين مليون درهم[78]. ثمّ إنّنا أشرنا في غير مكان من هذه الدراسة إلى أنّ أبا أيّوب طلب منه أن يبعث لصالح مئة ألف درهم، وهو مبلغ كبير، وعلى الرغم من عدم إرساله، فإنّ هذا الطلب يدلّ على عظيم اليسر الذي كان يتمتّع به في الأهواز، ولعلّه كان في تلك الفترة من أكبر المتموّلين فيها.

وكان لخالد هذا أبناء هم سعيد ومسعود ومخلد ومحمد، اتّصلوا بعمّهم، واستطاعوا عن طريق هذه الصلة أن "يكنزوا" أموالًا كثيرة جدًّا. ويبرز من بين هؤلاء مخلد بن خالد الذي كان يرفع كتبًا إلى الخليفة مباشرة بحوائجه ومطالباته، وكذلك رفع تقارير عن الولاة والكتّاب. ومن بين الرسائل الّتي دفعها، كما أشرنا سابقًا، تقريره عن المخالفات الّتي قام بها أبّان بن صدقة[79]. ثمّ إنّ مسعود بن خالد كان أيضًا صاحب أموال كثيرة، وله كتّاب خاصّون به، وتذكر المصادر من بين هؤلاء شخصًا اسمه "شيبة"[80]. وكان لأبي أيوب أخ آخر، حسب رواية ضعيفة، اسمه "حاتم" يرد اسمه ضمن اتّهامه بتدبير مكيدة لقتل أبي مسلم الخراساني[81].

تتّفق المصادر على قسوة ما تعرّض له آل المورياني من عنف ومصادرة، وإن اختلفت في تفاصيلها، فبينما يميل بعضها إلى أنّ المنصور عندما تبيّن له أنّ أبا أيوب لم يدفع لصالح مئة ألف درهم لأنّ أخاه خالدًا لم يبعثها إليه من الأهواز، "بعث إلى خالد فأُتي به فأمر بخنقه فخنق حتّى بال، ثمّ أمر به فحبس، وطلب كلّ من عنده مال لأبي أيوب وأهل بيته، ومن كان منه بسبب، فتتبّع التجّار وغيرهم

74 الطبري، ج 7، ص 486.
75 ابن كثير، ج 10، ص 116؛ الطبري، ج 8، ص 42.
76 الطبري، ج 8، ص 42.
77 البَلَاذُري، ج 4، ص 242.
78 المرجع نفسه.
79 المرجع نفسه.
80 المرجع نفسه.
81 الطبري، ج 7، ص 548.

وحُبس أبو أيوب في دار، ثمّ حُمل إلى السجن وهو مريض فمات فيه"[82]. وتختلف المصادر في تحديد سنة هذه النكبة، فبينما يؤرّخها بعضها في سنة 153هـ/ 770م، فإنّ بعضها الآخر يذهب إلى حدوث ذلك في سنة 154هـ/ 771م، ونحن نرجّح الرواية الثانية، اعتبارًا لحاجة المنصور الشديدة إلى المال، ذلك لأنه في هذه السنة خرج إلى الشام، ومضى إلى بيت المقدس، ووجّه يزيد بن حاتم إلى إفريقية في خمسين ألفًا لحرب الخوارج الذين قتلوا عامله عُمَر بْن حفص، وأنفق على ذلك الجيش ثلاثة وستّين ألف ألف درهم[83]. ومن المحتمل أنّ خزانة الخليفة لم تكن تحوي هذا المبلغ الكبير، فعجز الميزانية هذا جعل المنصور يعتقد بمؤامرة محتملة إن لم يصدَّها قضت على دولته. وقد استغلّت حاشية المنصور ممّن كانوا على خلاف مع أبي أيوب هذا الظرف الحرج، وسعوا في أمر عائلته إلى الخليفة[84].

وكان خليفة المنصور على بغداد ابنه المهدي، وأوكل الأخير بأمر المنصور موسى بن دينار حاجب أبي العبّاس الطوسي، فقطع أيدي بني أخي أبي أيوب وأرجلهم وضرب أعناقهم[85]. وأما أبو أيوب، فمن المصادر ما يجعل موته قبل أخيه وأولاد أخيه؛ إذ يشار إلى أنّ "أخا السجّان كان مع خالد أخي أبي أيوب في الأهواز فضربه ضربًا مرض منه ومات، فوضع السجّان على وجه أبي أيوب مرفقة غمّه بها حتّى مات، فلمّا مات أبو أيوب أُخرج أخوه خالد من محبسه وهو مقيّد على حمار، حتّى صُلّيَ عليه ودُفن، ثمّ رُدّ إلى الحبس واستودي آل أبي أيوب وعذّبوا، وخرج المنصور إلى الشام وقد استخلف المهديّ في مدينة السلام فأمره باستيداء آل أبي أيوب من كان له ولهم عنده مال وديعة، فسألوه أن يكفلهم ويخرجوا فيضطربوا في المال فأجابهم المهديّ إلى ذلك"[86]. بينما تشير مصادر أخرى إلى أنّ هذه العقوبة شملت أولاد أخي أبي أيوب، بينما تريّث المهدي في أمره حتّى رجوع المنصور إلى بغداد، وقد دار حديث بين المنصور وبين أبي أيّوب طلب فيه الصفح عنه؛ إذ قال له:

"'يا أمير المؤمنين، تأنّ في أمري، وأرجِ اطّراحي، فإنّ للتّهم وقفات على الندم اعتراضها، وإلى التأسف انقلابها'. فقال له المنصور: 'كيف وقد أغرقت النزع في قوس الخيانة، ومنعني ضيق ذنوبك من اتّساع العفو عليك'. فقال: 'يا أمير المؤمنين، ما أسأل أن تعطف عليَّ بحرمة، ولا تقبلني لخدمة، ولكن استعمل فيَّ أدبَ الله تعالى، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [(الشورى: 25)]، فقد عفا عن ذنوب علم حقائقها، وعرف ما كان قبلها، وظنّ أمير المؤمنين لا يبلغ هذه المعرفة، فهو يعفو عن شكّ، ويتجاوز عن ظِنّة'. فقال: ﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [(يونس: 91)]"[87].

وكان أبو أيوب في أثناء سجنه قد قام بمراجعة ذاتية متذكّرًا وصية ابن المقفّع له، وقد كان كتب له "رسالة منه وعظه فيها، فقال في فصل منها: 'أذمّ إليك السلطان فإنّ إقباله تعب، وإعراضه مذلّة'، فكان يقول حين حُبس: 'لله درّك يا ابن المقفّع!'"[88]. ويُروى له بيتان يتيمان يُبين بهما حالة وجدانية تعبّر عن عمق النكبة وآثارها النفسية عليه:

ألا لَيْتَـــنِي لَـمْ أَلْـــقَ مَـا قَـــد لَقِيتُـــه ... وَكُنْتُ بـــأدنى عِيشـــةِ النـــاس راضِيـــا
رأيـــتُ عُلـــوَّ المـــرءِ يَدعـــو انْحطاطَـــه ... ويُضحِـــي وســـيطَ الحـــالِ مَـــنْ كَانَ ناجيـــا[89]

82 البَلَاذُري، ج 4، ص 244.
83 الطبري، ج 8، ص 44؛ اليافعي، ص 252.
84 البَلَاذُري، ج 4، ص 244.
85 الطبري، ج 8، ص 44.
86 البَلَاذُري، ج 4، ص 244
87 أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، **المصون في الأدب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2 (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984)، ص 104.
88 البَلَاذُري، ج 4، ص 245.
89 الصفدي، ج 15، ص 232.

خاتمة

إنّ النكبات الّتي تعرّض لها الكُتّاب والوزراء في العصر العبّاسي الأوّل عديدة، الأمر الذي يومئ إلى حذر الخلفاء العبّاسيين في هذا العصر من رجالات الدولة، وإلى حرصهم على سلطانهم، وعدم السماح بمزاحمة أحدٍ إيّاهم عليه مهما كانت كفايته ومعرفته وبصره بسياسة العباد والبلاد؛ ما جعلهم أميل إلى البطش والاستبداد وعدم العفو منذ قيام الدولة. لكن في المقابل، استعمل رجالُ الدولة - وخاصّة عليّة القوم - جميع السبل المتاحة؛ ومنها السعاية والوشاية والتصفيات السياسية في سبيل ضمان مناصبهم وحذف أيّ بديل محتمل كان بالإمكان أن يزاحم كراسيّهم. وقد مارس أبو أيوب هذه السياسة مع الكثير من خصومه، ونقلت بعض المصادر تفصيلاتها وبيّنت مختلف أبعادها. وفي الآن ذاته، تعرّض صاحبنا أيضًا من جانب حاشيته من الكتّاب والإداريّين، إلى هجمة شرسة أرادت النيل منه ومنازعته في منصبه.

ويبدو أنّ دور الربيع بن يونس كان حاسمًا في الدفع بنكبة المورياني، حيث بثّ بذور الشكّ في قلب الخليفة تجاهه حتّى عزم المنصور على التخلّص منه في أوّل فرصة تُتاح له، خاصّة أنّ الدولة كانت في حاجة إلى أموال لتسديد تكاليف الحروب التي كان يخوضها الخليفة، وكانت المصادرات من أهمّ السبل التي انتهجها الخليفة كما بيّنا لتمويل تلك الحروب.

ومع ذلك، فمن الواضح أنّ نكبة أبي أيوب كانت نتيجة مجموعة من العوامل والمواقف الأخرى الّتي وقف عليها المنصور، وتبيّن له استغلال المورياني، وعائلته، لمنصبه، لاكتناز المال. ونظرًا إلى مكانة المورياني السياسية، فقد كان يبحث عن الوقت المناسب للوقيعة به، وهو ما توقّعه الوزير أيضًا وانتظره.

المراجع References

ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزريّ. **الكامل في التاريخ**. تحقيق عمر عبد السلام تدمري. ج 6. بيروت: دار الكتاب العربي، 1997.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن عبد الله. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس. ج 2. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1963م-1383هـ.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمد. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**. دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. ج 9. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.

ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر. **وفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق إحسان عبّاس. ج 2. بيروت: دار صادر، 1994.

ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا. **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**. تحقيق عبد القادر محمد مايو. بيروت: دار القلم العربي، 1997.

ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي. **بغية الطلب في تاريخ حلب**. تحقيق سهيل زكّار. ج 4. بيروت: دار الفكر، 1988.

ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمد العكري. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط وحقّقه محمود الأرناؤوط. ج 2. دمشق: دار ابن كثير، 1986.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشيّ. **البداية والنهاية**. تحقيق علي شيري. ج 10. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1988.

ابن منقذ، أبو المظفّر مؤيّد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلّد بن نصر. **المنازل والديار**. دمشق: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1965.

إسماعيل، نادر محمد. **الأهواز تاريخها السياسي والحضاري في العصور الإسلامية الأولى**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2014.

البَلَاذُري، أحمد بن يحيى بن جابر. **أنساب الأشراف**. تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي. ج 4. بيروت: دار الفكر، 1996.

الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس. **الوزراء والكتّاب**. تحقيق مصطفى السقّا [وآخرون]. ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1980.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. **معجم البلدان**. ج 2. ط 2. دار صادر: بيروت، 1995.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. **تاريخ بغداد**. تحقيق بشّار عواد معروف. ج 9. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل. **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**. ج 7. القاهرة: دار المعارف، 1985.

الصفدي، صلاح الدين خليل. **الوافي بالوفيات**. تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. ج 1. بيروت: دار إحياء التراث، 2000.

الطبري، محمد بن جرير. **تاريخ الرسل والملوك**. ج 8. ط 2. بيروت: دار التراث، 1387هـ.

العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله. **المصون في الأدب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط 2. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984.

القلقشندي، أبو العبّاس أحمد. **صبح الأعشى في كتابة الإنشاء**. شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه محمّد حسين شمس الدين. ج 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.

محمد ربيع هادي، المدخلي. "المصادرات في العصر العبّاسي الأوّل". **مجلّة أمّ القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها**. مج 17، العدد 34 (1426هـ).

المسعودي، عليّ بن الحسين. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. اعتنى به الدكتور يوسف البقاعي. ج 3. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.].

المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري. **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. ط 3. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.

وكيع، أَبُو بَكْر مُحَمَّد بْن خَلَف. **أخبار القضاة**. صحّحه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه عبد العزيز مصطفى المراغي. بيروت: المكتبة التجارية الكبرى، 1947.

اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله. **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**. وضع حواشيه خليل المنصور. بيروت، دار الكتب العلمية، 1997.